الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

محاضرات مقياس: رسم وتحليل السياسات العامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

طلبة السنة الثانية ماستر.

تخصص: سياسات عامة.

من إعداد الأستاذة: عدوم حميدة.

2024-2023

المحاضرة العاشرة:

1) مداخل تحليل السياسة العامة:

يمكن تحليل المحددات الأساسية للسياسة العامة من خلال مجموعة من المداخل، والتي تمثل أهم المداخل في هذا المجال، حيث يساهم كل منها في تحليل محددات السياسة العامة، وكل منها له ما يميزه عن الآخر، حسب ما يلي:

أولا: المداخل السياسية التقليدية لتحليل السياسة العامة:

مدخل الجماعة: الجماعة هي تجمع أفراد تربطهم مصالح أو مشاعر موحدة، يقومون بطرح مطالبهم على الجماعات الأخرى في المجتمع، تتخذ طابعاً مصلحياً عندما تطرح مطالبها أمام المؤسسات الحكومية هذه النظرية ترى أن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات، أو تعادل وتوازن تتوصل إليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما، لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها، فهذه النظرية تنطلق من أن التفاعل والكفاح بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، وكلما تغيرت الجماعة وتبدلت مواقفها ووضعيتها، فإن السياسة العامة تتغير بتغير الجماعة.

ومنه إن هذا المدخل يعتبر أن السياسة العامة هي بمثابة توازن داخل الجماعة التي تتشكل من تنظيمات شبكية تضم أفراد وأحزاب وجمعيات ونقابات، تعمل بالتفاعل والتصارع للتأثير على السياسة العامة، ومهمة النظام السياسي هنا هي إدارة صراع الجماعة وذلك بإرساء قواعد اللعبة في الصراع، وتدبير حلول وسط وتوازنات في المصالح، وتنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة ثم تطبيقها.

مدخل النخبة: النخبة أو الصفوة بمعناها العام تدل على أكثرية شرائح المجتمع هيبة وتأثرا، أو أعلى شريحة في أي ميدان من ميادين التنافس، وتتألف عادة من الأفراد الذين يعودون – بالقياس إلى غيرهم– قادة في مجال ما، كالصفوة السياسية، والصفوة العلمية، والصفوة الدينية...إلخ، من شأنهم مباشرة غرس النفوذ المؤثر في تشكيل قيم واتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع، والصفوة السياسية هي ظاهرة مجتمعية، تعد من أهم متطلبات تنظيم

المجتمع السياسي الحديث، تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه، بحيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات واتخاذ القرارات السلطوية، وهي النخبة الحاكمة، في حين الأكثرية الغالبة من المواطنين تمتثل للأوامر.

والسياسة العامة من وجهة نظر هذه الفئة، تعتبر بمثابة القيم والتفضيلات لدى النخبة الحاكمة وهذه النظرية تقوم على أن الجماهير ليسوا هم الذين يحددون السياسة العامة من خلال مطالبهم وأفعالهم، وإنما القلة الحاكمة، من خلال البيروقراطية الحاكمة التابعة لها هي التي توجه السياسات العامة وتصنعها، من خلال المبادرة وصياغة السياسة وإصدار التشريعات وأوامر التنفيذ التي تصدر من قبلهم كمسؤولين مهمين في الدولة.

المدخل المؤسسي: ينطلق هذا المدخل من نظرية "مونتسكيو" لفصل السلطات التي يعتبرها آلية ضرورية لتنظيم شؤون الجماعة كما ينطلق من القاعدة التقليدية التي يقوم عليها علم السياسة، من أنه علم يعنى بدراسة المؤسسات الحكومية وهي المؤسسات الثلاث، المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة القضائية، وأن السياسة العامة يتم تحديدها من خلال هذه المؤسسات، التي تعمل على تبنيها والسهر على تنفيذها بشكل رسمي.

فالحياة السياسية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلوك السلطات الحكومية المتمثلة بالسلطات الثلاث والأحزاب السياسية، ودراسة المؤسسات كانت من خلال المدخل التقليدي الذي يركز على الجوانب الرسمية، وعلى القواعد والصلاحيات والنظم، ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة لدراسة الجانب السلوكي في المؤسسات الحكومية، (أي التحول من دراسة ما ينبغي أن يكون إلى دراسة ما هو كائن)، فدراسة المؤسسة التشريعية مثلا أصبحت ديناميكية وواقعية، بعدما كانت استاتيكية وإجرائية بخطواتها، إلا أن الهياكل المؤسسية والإجراءات والقواعد تلعب دوراً في صنع السياسة، ولا يجب أن تهمل في تحليل السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الحركية للسياسة.

مدخل النظم: يقوم هذا المدخل على فكرة النظام أو النسق، ونشأت فكرة هذا المدخل في العلوم الهندسية والبيولوجية ويهدف مدخل النظم إلى بناء إطار موضوعي لدراسة عملية تحليل وصنع

السياسة العامة، بطريقة تتشابه مع المدخل الاقتصادي التقليدي في محاولته لبناء نماذج ميكانيكية السوق، ويمكن النظر وفق هذا المدخل للسياسة على أنها نظام حيث ترد مدخلاته من البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي في مجتمع ما، وتأخذ هذه المدخلات شكل من الأشكال التالية: مطالب من جانب الأفراد أو الجماعات لنتائج محددة للسياسة، ودعم وتأييد لنتائج النظام.

كما يطلق على هذا المدخل بالنظرية الشمولية أو النظام المتكامل، التي تقوم على تأثير البيروقراطية في عملية صنع السياسات العامة، وكذا تأثير المدخلات الخارجية على البيروقراطية لكي تقوم هذه الأخيرة بتحويل المطالب والاحتياجات إلى سياسات عامة، وتوجيهات وبرامج جاهزة للتطبيق.

المدخل التراكمي: يرتبط هذا المدخل بالفلسفة السياسية الليبرالية، يرى أن عملية اتخاذ قرارات السياسات العامة هي نتيجة للتفاوض والمساومة بين الجماعات التي لها مصلحة في قرار معين، وتسمى هذه العملية بالتعادل السياسي المشترك، إن هذه النظرية طورت لتجاوز الانتقادات الموجهة إلى نظرية الرشد والشمولية، أو الصعوبات التي تواجه تطبيقها كما أنها أكثر وصفية و توضيحية بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية، حيث يقول شارلس لند بلوم رائد هذا الاتجاه: إن التراكمية أو التدريجية تمثل العملية النموذجية لاتخاذ القرار في المجتمعات التعددية كالولايات المتحدة الأمريكية.